كارثة: الانقلاب يفشل في وقف نزيف الاحتياطي الأجنبي (إنفوغرافيك)

الجمعة 9 أكتوبر 2015 12:10 م

توقع خبراء اقتصاديون استمرار تراجع حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي لمصر إلى مستويات قياسية جديدة، لعدة عوامل اقتصادية
حيث أعلن البنك المركزي يوم الأربعاء الماضي أن الاحتياطي الأجنبي انخفض إلى 16.33 مليار دولار، في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر 2015، مقارنة بـ18.09 مليار دولار نهاية آب/ أغسطس 2015، بانخفاض قدره بـ 1.76 مليار دولار خلال شهر واحد
وأرجع خبراء ومحللون ماليون تراجع هذا الاحتياطي إلى عدة أسباب، أهمها قيام البنك المركزي المصري برد الوديعة القطرية، وسداد قسط نادي باريس السنوي، فضلا عن انخفاض إيرادات السياحة وتحويلات المصريين بالخارج، وضعف الاستثمارات
وتراجع الاحتياطي الأجنبي خلال الربع الأول من العام المالي الحالي بنحو 3.7 مليار دولار، إذ فقد 1.7 مليار دولار خلال أيلول/ سبتمبر الماضي، ليسجل 16.33 مليار دولار مقابل 18.1 مليار دولار

الاحتياطي النقدي لمصر منذ عام 2010

أيلول / سبتمبر 2015
- صافي الاحتياطي النقدي 16.3 مليار دولار.

أيلول / سبتمبر 2014
- صافي الاحتياطي النقدي 16.8 مليار دولار.

أيلول / سبتمبر 2013
- صافي الاحتياطي النقدي 18.7 مليار دولار.

أيلول /سبتمبر 2012
- صافي الاحتياطي النقدي 15 مليار دولار.

أيلول / سبتمبر 2011
- صافي الاحتياطي النقدي 24 مليار دولار.

كانون الأول/ ديسمبر 2010
- صافي الاحتياطي النقدي 36 مليار دولار.

الضغوط على البنك المركزي

- سداد ديون خلال الأشهر القادمة بنحو 1.7 مليار دولار.
- الاحتياطي يغطي أقل من 3 شهور من الواردات.
- الهبوط في الربع الثالث من العام الجاري بلغ 3.7 مليار دولار.

خيارات الحكومة المصرية لزيادة الاحتياطي

- الحصول على تمويل خليجي.
- طرح سندات دولارية في السوق العالمي .
- الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي.
- محاولة السيطرة على الواردات لتوفير الدولار .
- تخفيض حتمي لقيمة الجنيه مقابل الدولار.